TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/WG.2/6/Add.1/Part II
6 October 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص للكفاءة في التجارة
الدورة الثالثة
جنيف

# تيسير التجارة

## مشروع مبادئ توجيهية بشأن ممارسات تجارية افضل

تقرير أعده مجلس تبسيط الاجراءات التجارية في المملكة المتحدة*

* إن مجلس تبسيط الإجراءات التجارية هو هيئة تيسير التجارة في المملكة المتحدة . وقد انشاتها حكومة صاحبة الجلالة في عام ١٩٧٠ بغية "توجيه وتنشيط ومساعدة ترشيد اجراءات التجارة الدولية ومستنداتها وتدفقات المعلومات المرتبطة بها" . والآراء المعرب عنها في هذا التقرير هي آراء واضعيه ولا تعكس بالضرورة آراء الأونكتاد أو اي جزء آخر من منظومة الأمم المتحدة . والتقرير مستنسخ بالصيغة التي ورد بها ، والتسميات المستخدمة فيه هي تسميات واضعيه . ولا تنطوي التسميات المستخدمة على الإعراب عن اي رأي كان من جانب أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم ، أو لسلطات اي منها ، أو فيما يتعلق بتحديد تخومه .

## مشروع مبادئ توجيهية بشأن ممارسات تجارية أفضل

لأسباب فنية ، تصدر هذه الوثيقة في جزءين:

الجزء الأول:

موجز تنفيذي

ألف - نظرة عامة استراتيجية

باء - أفضل ممارسة للتجار

الجزء الثاني:

جيم - أفضل ممارسة للحكومات ووكالاتها

دال - أفضل ممارسة لخدمات التجارة الدولية

التذييل ١ - سلسلة وثائق متساوقة

التذييل ٢ - نظام التبادل الالكتروني للبيانات

مجلس تبسيط الاجراءات التجارية

## الجزء جيم: أفضل ممارسة للحكومات ووكالاتها

### ١٣ - دور الحكومة

#### ١٣-١ أدوار الحكومة الثلاثة

١٣-١-١ ان الحكومات ، سواء كانت قد قامت بنقل ملكية كثير من هياكل بلدها الأساسية الى القطاع الخاص أم كان القطاع العام لا يزال يتولى إدارة هذه الهياكل الأساسية ، لها ثلاثة أدوار في ضمان تحقيق عملية تجارة تتصف بالانفتاح والكفاءة .

- ادارة اقتصاد وطني ، وتخطيطه وتنميته ،
- تطبيق أوجه الرقابة الرسمية على أساس يومي ،
- ادارة مشروع تجاري كبير لشراء وبيع السلع والخدمات .

١٣-١-٢ والأهمية النسبية لكل من هذه المكونات الثلاثة تتباين من بلد الى آخر ، كما أن مقدار التبسيط المتحقق فعلا يتباين تباينا كبيرا كذلك . وعليه ، فمن غير الممكن اقتراح مجموعة من الاجراءات القياسية . بيد أن من الممكن تقديم مبادئ توجيهية عامة يمكن تهذيبها وتحديد هدفها لدى الأخذ بها في اطار الحالة الفعلية في أي بلد من البلدان . وهذه المبادئ التوجيهية مدرجة في الفروع ٦ الى ٨ .

١٣-١-٣ والهدف المتوخي لأية حكومة في أي من هذه الأدوار واضح تماما - ألا وهو توخي الفعالية والكفاءة والاقتصاد . وثمة إدراك متزايد بأن للحكومات عملاء ، شأنها في ذلك شأن الشركات التجارية . وارضاء العملاء أولوية عالية . وفي ادارة الاقتصاد الوطني وتطبيق أوجه الرقابة ، ينبغي دراسة الفعالية والكفاءة والاقتصاد في الاطار الاجمالي ، وليس فقط عناصر التكلفة الفردية بالنسبة للحكومة .

### ١٤ - التيسير على الصعيد الوطني

إن أية حكومة تريد تنمية التجارة الخارجية لبلدها ورؤية حدوث تحسن كبير في كفاءة العملية التجارية يلزمها اتخاذ ثلاثة قرارات فيما يتعلق بالسياسة العامة:

- النظر في قضايا تيسير التجارة عند وضع سياسة التجارة والنقل ؛
- ضمان تنسيق أعمال تيسير التجارة على الصعيد الوطني وأن تؤدي الوكالات الحكومية دورا محبذا للنشاط ؛
- المشاركة في الأعمال الدولية المتعلقة بوضع معايير دولية وبتيسير التجارة .

#### ١٤-١ سياسة التجارة والنقل

١٤-١-١ إن تجاهل تيسير التجارة عند وضع السياسات الوطنية للتجارة والنقل يمكن أن يكون أمرا باهظ التكلفة . ومن غير الكفاءة تحديد أولويات للبلدان فيما يتعلق بترويج التجارة عندما لا توجد ما يكفي من وصلات النقل أو الخدمات المالية . أما وجود سياسة لاجتذاب الاستثمار داخليا دون تقديم الاجراءات الشكلية المبسطة التي

ترافق هذه الأنشطة فهو اضاعة للموارد الوطنية والوقت . وقد يؤدي حقا إبقاء رسوم التخزين في الموانئ/المطارات عند مستويات منخفضة الى اكتظاظ الموانئ بالواردات والى جعل شحن صادرات البلدان أمرا أصعب وأكثر تكلفة . أما بناء مرافق موانئ جديدة لتخفيف الاكتظاظ عندما يكون القيد الفعلي هو اتباع ممارسات سيئة في الموانئ فهو تبديد للمال .

مبدأ توجيهي: ينبغي للحكومات أن تكفل وضع قضايا تيسير التجارة في الحسبان عند صياغة سياسات التجارة والنقل

١٤-٣ التنسيق الوطني

١٤-٣-١ إن تحقيق تحسينات كبيرة في عملية التجارة الشاملة يتطلب نهجا منسقا على الصعيد الوطني . ويلزم أن يشارك في ذلك جميع المشتركين الهامين في عملية التجارة ، والقطاعان العام والخاص .

١٤-٣-٢ ينبغي أن يمثل في ذلك سلطات الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى ذات الصلة ، والمصارف المركزية ، ووكالات التفتيش ، والمصدرون ، والمستوردون ، ووكلاء الشحن ، والناقلون بشتى الوسائط ومشغلو الموانئ/المطارات ، والمصرفيون والمؤمّنون .

١٤-٣-٣ إن التوصية ٤ الصادرة عن الفرقة العاملة الرابعة التي تتبع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة توصي بإنشاء لجان وطنية تُعنى بتيسير إجراءات التجارة الدولية . وثمة عدد من هذه اللجان موجود بالفعل ، وخاصة في أوروبا .

١٤-٣-٤ كيما تكون هذه اللجان ناجحة ، فمن الجوهري:

- أن تحظى بدعم حكومي عالي المستوى ؛
- أن تكون لديها موارد بشرية ومالية وافية ؛
- أن تكون مستقلة تحاشيا لخضوع المجموعة لهيمنة قطاع واحد أو لأن تكون مجرد جماعة ضغط ؛
- أن يجري استخدام المعايير الدولية المتاحة بالفعل (والاشتراك في تنميتها والحفاظ عليها)

١٤-٣-٥ إن نقاط التجارة التي يجري استحداثها في اطار برنامج تحقيق الكفاءة في التجارة التابع للأونكتاد هي مختبرات قيمة للغاية يمكن فيها دراسة وتقييم السير العملي لاجراءات التجارة الدولية والممارسات التجارية الدولية . ولذلك فانها ينبغي أن تعمل بشكل وثيق مع لجنة التيسير الوطنية .

مبدأ توجيهي: يوصى بانشاء لجان وطنية (برامج تيسير التجارة) ، في حال عدم وجودها أصلا ، مع منحها صلاحيات واضحة للقيام بما يلي:

- إلغاء الروتين المعرقل في القطاعين العام والخاص ؛
- تشجيع استخدام أفضل ممارسة ، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات في كامل عمليات التجارة والتوزيع والدفع ، وفق المعايير الدولية ؛
- المساعدة على تنمية مهارات العاملين في هذه المجالات .

٣-١٤ سياسة التيسير

١-٣-١٤ ينبغي أن تتمثل سياسة لجنة تيسير التجارة في العمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لتعيين الاختناقات الاجرائية في التجارة الدولية ، وعمليات النقل والمدفوعات التي تؤثر في تجارها ، وتحليل القضايا واقتراح حلول قائمة على تقنيات متقدمة . وان تحقيق هذه الاهداف بشكل متزايد يقتضي الانتقال من البيئة الاجرائية الراهنة القائمة على ابرام الصفقات الى بيئة قائمة بوجه عام على مراجعة الحسابات . (الرقابة على أساس التفتيش الدوري لسجلات التجار ، وليس على أساس مستندات الشحن المفصلة الفردية) . وسيتعين على البلدان التي لم تبلغ هذه المرحلة بعد أن تتفهم الآثار المترتبة على هذا المفهوم الجديد بغية ضمان أن تؤدي أية تغيرات وسيطة الى تمكينها من تطوير هذه الرقابة مستقبلا .

٢-٣-١٤ وهذا يتطلب كذلك استخدام المعايير الدولية المناسبة لتبادل المعلومات كيما يتسنى الامداد بالبيانات التجارية والادارية المطلوبة على نحو يتصل بالكفاءة ووفقا للمعايير المقررة .

٣-٣-١٤ وفيما يتعلق بالبلدان التي ما زالت تقيم الرقابة على أساس مستندات الصفقات الفردية ، يوجد هدفان . فالى جانب التخطيط للانتقال الى عمليات الرقابة القائمة على مراجعة الحسابات في مرحلة ما في المستقبل ، ينبغي الاهتمام بحمل التجار على ربط مستنداتهم الخارجية بأوجه تطبيقها الداخلية ، مثل تجهيز طلبيات المبيعات واجراء الحسابات الخاصة بها . وان الاستخدام الداخلي للحواسيب (الحاسبات الالكترونية) والاستخدام الخارجي للتبادل الالكتروني للبيانات يجعل تحقيق ذلك أسهل تدريجيا . وهذه جميعها خطوات مترابطة ، في ظل تحقق البلدان والشركات .

٤-٣-١٤ والاتصالات مسألة هامة أيضا . فهل يوجد نطاق واف من وسائط الاتصال ، من بريد وتلكس وفاكس وخدمات السعاة ، والبريد الالكتروني والتبادل الالكتروني للبيانات؟ وفي حالة عدم وجود ذلك ، فما هي القيود؟ - الافتقار الى المرافق ، عدم الكفاءة ، السياسة الحكومية التقييدية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والشراء ، وما الى ذلك . وفي عام ١٩١٩ ، استخدم أحد مصدري الفحم في المملكة المتحدة طائر لنقل قائمة شحن السفينة الى أوروبا القارية بسبب حدوث حالات تأخير كبيرة في سفن الفحم التي يملكها نتيجة لحالة سوء الاتصالات التي خلفتها الحرب العالمية الأولى . (في نهاية الأمر ، نقلت الطائرة ركابا كذلك - لملء المقاعد الشاغرة وتخفيض التكاليف!) .

١٤-٣-٥ بامكان أي بلد ، مهما كان يوجد به نقص في الموارد ، أن ينتفع انتفاعا مباشرا من نظام التبادل الالكتروني للبيانات . ذلك أن إبلاغ قوائم شحن السفن/الطائرات بواسطة نظام التبادل الالكتروني للبيانات في شكل يكون مقبولا لدى القطاعين العام والخاص ، يمكن أن يوفر مزايا فورية . ومما قد يجعل ذلك أمرا صعبا الافتقار الى معدات الاتصال السلكي واللاسلكي . وكما ذكر في الفرع ٣-٣ ، فان هدف تيسير التجارة هو ايصال المعلومات الى البلد المستورد قبل البضائع . وبإمكان الفاكس والتلكس والبريد الإلكتروني تحقيق ذلك فضلا عن نظام التبادل الإلكتروني للبيانات ، ولكن ليس في شكل قابل للمعالجة دون الوصل مجددا بنظام آخر ، الامر الذي سيستغرق وقتا ويفضي الى حدوث مزيد من الاخطاء .

١٤-٣-٦ وقد بات من الواضح بصورة متزايدة أن الممارسات القانونية والتجارية ليست مكيفة جيدا مع استخدام نظام التبادل الالكتروني للبيانات . وان تنفيذ مبادئ أفضل ممارسة في مجال تيسير التجارة واستخدام تكنولوجيا المعلومات سيكونان مقيدين ما لم تراجع هذه القيود القانونية والتجارية لكي توضع في الحسبان التطورات الجارية ، مثل قبول عملية التجارة دون أوراق ، والمدفوعات الالكترونية والتحقق من صحة المحررات .

١٤-٣-٧ وثمة قضية رئيسية أخرى يلزم معالجتها بوصفها نشاطا منسقا وطنيا هي مسألة ما اذا كانت قد اعتُمدت ممارسات وطنية لتلبية احتياجات النقل بالحاويات والعربات المقطورة . وهذه ليست فقط مسألة ضوابط رسمية بل أيضا مسألة الممارسات التجارية المتصلة بها . فمثلا ، من غير المجدي بيع بضائع "فوب" (بسعر تسليم ظهر السفينة) ، مع تحديد اسم الميناء ، عندما يتم تحميل البضائع في حاوية في مستودع يقع في الداخل ، لأنه لن يحدث بعدئذ أن يتم احصاء البضائع لدى تحميلها على ظهر السفينة .

١٤-٣-٨ ومن أجل الحصول على أقصى فائدة من النقل بالحاويات والعربات المقطورة ، يلزم توفر ثلاثة أشياء ، هي:

- القدرة على الاضطلاع بالتخليص الجمركي في المكان الذي يتم فيه تحميل/تفريغ وحدة النقل ، أي المصنع/المستودع فيما يتعلق بالحمولات الكاملة أو المستودعات الداخلية المعتمدة فيما يتعلق بالحمولات الجزئية ؛
- متعهدو النقل ، الذين يزودون التجار بالخدمات المطلوبة ؛ من مصنع الى مصنع ؛ من مستودع الى مستودع ؛ من ميناء الى ميناء ، وما الى ذلك بمقتضى عقد نقل واحد ؛
- نظام مستندات واجراءات يتكافأ مع ما تقدم .

١٤-٣-٩ وهذا موضوع بالغ الاهمية ، له آثار في سياسة النقل ، وقد ترغب الحكومة في إعادة النظر في سياستها الوطنية المتعلقة بالنقل قبل أن تقوم هيئات مثل لجنة وطنية لتيسير التجارة ، بمعالجة عناصر منفردة أخرى .

١٤-٣-١٠ ومن الطبيعي أن يكون التشديد على التبسيط مُنصَبّاً على اجراءات التصدير ومستنداته . وأحد الأدوار الرئيسية للمصدّر هي تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب من أجل مقدمي الخدمات التجارية وخدمات النقل والخدمات المالية الذين يتم استخدامهم ، كيما يتسنى لهم تقديم الخدمات التي تم التعاقد معهم على توفيرها . كذلك يتعين على المصدّر أن يكفل أن يكون قد تم الإضطلاع بجميع مستلزمات الضوابط الرسمية .

١٤-٣-١١ غير أن ثمة سببين هامين للنظر في اجراء تغييرات في عملية تجهيز الواردات كذلك . أحدهما هو الاكتظاظ في الموانى والمطارات - وهو مشكلة لا تحل بالضرورة بواسطة تقنيات حديثة ؛ والسبب الآخر هو الحاجة الى ايجاد اجراءات مبسطة تكون متكافئة مع خطط السياسة العامة ، مثل الاستثمار الداخلي التوجه .

١٤-٣-١٢ إن أوضح أعراض عدم كفاءة المعلومات هو اكتظاظ الموانى/المطارات . وأحيانا قد يكون السبب الرئيسي للاكتظاظ هو الافتقار الى المرافق المادية ، إلا أنه ، في أكثر الاحيان يكون السبب هو مجرد انعكاس مادي لعجز نظم المعلومات عن التصدي لهذا الأمر . واكتظاظ السقائف وحظائر الحاويات يكون سببه ، على نحو لا يتغير ، هو مشاكل متعلقة بالواردات . ويؤدي ذلك ، بدوره ، الى تأخير الصادرات ، أو على الأقل الى نشوء تكاليف مناولة اضافية باهظة .

١٤-٣-١٣ وكثيرا ما يرجع الاكتظاظ في نقل البضائع بواسطة الحاويات والعَبّارات الى أن ممارسات التخليص لم يجر تحديثها منذ أيام سفن شحن البضائع التي تعمل على خطوط منتظمة ، والتي كانت تتيح فسحة من الوقت اذ كان تفريغ السفينة يستغرق عشرة أيام ، يجري في غضونها اتمام الاجراءات الادارية الشكلية . غير أنه ، في أغلبية الحالات ، لا تكون مباشرة هذه الاجراءات متاحة من أجل البدء في عمليات التخليص ، وخاصة ان لم يكن من الممكن القيام بعمليات الرقابة الا عن وصول المستندات الأصلية .

١٤-٣-١٤ إن النمو في عملية ايجاد مصادر للمواد الخام في العالم يعني أن كثيرا من مكونات أو مواد منتج ما من منتجات التصدير يتعين استيرادها أولا لاستخدامها في عملية الانتاج . ويتعين وضع اجراءات مبسطة للاستيراد المؤقت تحاشيا لتعقيد لا لزوم له في حلقة الوصل هذه بين الاستيراد (مع إرجاء دفع الرسوم) وإعادة التصدير .

١٤-٣-١٥ تحاول بلدان كثيرة زيادة صادراتها وذلك ، في بعض الحالات ، عن طريق انتاج سلع مصنوعة أو شبه مصنوعة من أجل التصدير . وهذه السلع ، على خلاف المواد الخام ، تنقل عادة في شحنات صغيرة أو بواسطة سفن شحن حاويات أو مقطورات برية أو سفن بضائع عامة تعمل على خطوط منتظمة . ويتعين على المصدّر أن يتنافس على سرعة التسليم وموثوقيته ، وكذلك على السعر والجودة . وفي مجال الممارسة ، يريد المصدرون ، ولا سيما من يصنعون سلعا حسب الطلب ، مثل المنسوجات والاحذية ، أن يُحمّلوا البضائع على أول سفينة مغادرة متاحة ، ويجب تبسيط الاجراءات التجارية والرسمية للسماح بتحقيق هذه الحركة الأسرع .

١٤-٣-١٦ في الشق التصديري من أية صفقة دولية ، يتعين على المصدِّر توليد جزء كبير من المعلومات المتعلقة بكامل سلسلة الاتصال بين البائع والمشتري ، ثم يتعين ادخال هذه المعلومات في نظام المعلومات قبل أن يمكن للبضائع المعنية مغادرة بلد المنشأ .

١٤-٣-١٧ وبعض المعلومات ضروري لتسجيل البضائع واحالتها الى الناقل وتأمين انتقالها الى الميناء . ويلزم قبل هذه المرحلة التوثيق القنصلي والتفتيش على الجودة والترخيص بالتصدير ، ربما الى جانب استخراج شهادة منشأ من الغرفة التجارية المناسبة . ويلزم اعداد مستندات معينة لضمان ادخال البضائع الى الميناء ، واجتياز أية مستودعات وسيطة ، وتوجيه البضائع الى السفينة المناسبة ، وتأمين التخليص الجمركي ، والمصادقة على ترتيبات التأمين الضرورية ، ودفع رسوم شتى .

١٤-٣-١٨ ويتعين تلبية جميع هذه الاحتياجات قبل أن يمكن تحميل البضائع . وفي ظل تزايد نسبة التجارة العالمية ، فان الفترة الزمنية المتاحة الفاصلة بين تخصيص البضائع في مصنع ما لصفقة معينة والنقطة المادية لقبول البضائع على ظهر السفينة المختارة هي فترة قصيرة للغاية . غير أنه كثيرا ما يتعين خلال هذه الفترة تجهيز مستندات واتمام إجراءات بالغة التعقيد .

مبدأ توجيهي: يمكن مساعدة التجار على الاضطلاع بهذا الجزء من عملهم بطريقتين:

- تبسيط وتنسيق وتوحيد إدارة الموانئ وخطوط النقل البحري واجراءات ومستندات الاستلام والتسليم الجمركيين بين شتى الموانئ/المطارات/مستودعات الحاويات في بلد ما كيما يتسنى لها وضع مجموعة أساسية واحدة من إجراءات التصدير من أجل جميع الصادرات التي تتم بحرا وجوا ، وبحيث لا يتعين عليها سوى تدريب الموظفين على فهم وتشغيل نظام واحد ؛
- وضع نظام متساوق لمستندات التصدير ، فيما يتعلق بكل من المستندات الورقية والمستندات الالكترونية المناظرة لها على السواء .

١٤-٤ التمثيل

١٤-٤-١ عند معالجة الاختناقات الاجرائية التي تؤثر في تجار بلد ما ، لا تكون الاجراءات الوطنية كافية في كثير من الاحيان ، ويكون من الضروري أيضا القيام بعمل على الصعيدين الاقليمي والدولي . والى جانب الهيئات الاقليمية المناسبة ، فإن المنظمتين الدوليتين الرئيسيتين هنا هما الامم المتحدة والمنظمة المعنية بتيسير التجارة الدولية للتوحيد القياسي . وقد تم تركيز أعمال الامم المتحدة في الفرقة العاملة التي تتبع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للامم المتحدة ووحدة تيسير

التجارة التابعة للأونكتاد (برنامج تيسير التجارة) التي تشكل الآن جزءا من البرنامج الخاص بتحقيق الكفاءة في التجارة . ومنذ انعقاد مؤتمر كرتاخينا ، أصبحت أعمال الأونكتاد في هذا الصدد يتركز في برنامجه الخاص لتحقيق الكفاءة في التجارة . وثمة أنشطة دولية أخرى ذات شأن ، منها مجلس التعاون الجمركي والغرفة التجارية الدولية ومنظمات مختلفة للتجارة والنقل .

١٤-٤-٣ ينبغي أن يكون قوام السياسة الوطنية تمثيل المصالح الوطنية لتيسير التجارة ، بدعم من الحكومة ، في المفاوضات الثنائية والاقليمية والدولية .

## ١٥ - العمليات الادارية

### ١٥-١ المبادئ

١٥-١-١ يلزم أن تكفل الحكومة أن تتولى جميع اداراتها ووكالاتها دورا محبذا للنشاط في تيسير التجارة . وقد يكون من الجدير بالاهتمام عقد حلقات دراسية اطلاعية لضمان توعية الجميع بضرورة تحسين كفاءة العملية الشاملة .

١٥-١-٢ قد يكون من المناسب للادارة الشاملة لهذه الأنشطة أن يجري الاضطلاع بها في اطار وزارة التجارة . وقد وضعت بعض البلدان الرقابة الشاملة بين يدي مكتب رئيس الوزراء . وينبغي وضع خطة وطنية يكون لها غايات وأهداف أداء محددة .

١٥-١-٣ ينبغي لكل ادارة/وكالة أن تكفل أن تكون خططها انعكاسا للأهداف المتعلقة بتيسير التجارة ، فضلا عن الأهداف المتعلقة بالرقابة .

١٥-١-٤ ينبغي أن يكون الهدف الأساسي لجميع العمليات الحكومية (بما في ذلك المصرف المركزي) أن يكون لعمليات الرقابة الضرورية الأثر الأدنى في عملية التجارة . وفي معظم الحالات ، ينبغي الاضطلاع بالرقابة قبل أو بعد النقل المادي للبضائع وليس أثناء المرور العابر (الترانزيت) . وينبغي تشجيع استخدام تقنيات مراجعة الحسابات كيما يتسنى الاضطلاع بعمليات الرقابة بواسطة عمليات تفتيش دورية ، أو مراجعة حسابات ، لسجلات التجار .

١٥-١-٥ عندما يتم الاضطلاع بعمليات رقابة أثناء نقل البضائع ، ينبغي الاستفادة القصوى من المستندات التجارية بدلا من طلب استحداث استمارات رسمية منفصلة ، وينبغي الاضطلاع بأية عمليات رقابة مادية في الأماكن التي يجري فيها مناولة البضائع لأغراض تجارية . ولذلك ينبغي مراقبة البضائع المتنوعة والبضائع السائبة في الميناء/المطار ؛ وتصنيف البضائع حسب فئاتها في المكان الذي يجري فيه تحميل/تفريغ وحدة نقل كل فئة من فئات البضائع (المستودع الداخلي أو مقار متعهدي نقل البضائع حسب فئاتها) ؛ وشحنات الحاويات الكاملة في مقار التجار .

١٥-١-٦ ينبغي اتباع المعايير الدولية المناسبة عند الاضطلاع بعمليات الرقابة .

١٥-١-٧ ينبغي ، في تحديد المستندات المطلوبة ، اتباع النظام المتساوق الوطني ، مع إسناد مسؤولية التحقق من تطابق كل مستند/رسالة الكترونية مع النظام الوطني الى الهيئة المسؤولة عن برنامج تيسير التجارة .

١٥-١-٨ تتناول بقية هذا الفرع جوانب فردية من الرقابة الرسمية . ويجري ابراز نقاط رئيسية من حيث أفضل ممارسة موصى بها .

١٥-١-٩ يرد مزيد من التفصيل في الوصية ١٨ للفرقة العاملة التي تتبع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة - "تدابير التيسير المتصلة باجراءات التجارة الدولية" (ECE/TRADE/141/Rev.1 ، أيلول/سبتمبر ٩٨٨٢) - وفي ٢٢ توصية أخرى للفرقة العاملة المذكورة موجهة الى الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومن يزاولون عمليات التجارة الدولية ، وفي مجموعة واسعة من الاتفاقيات الدولية والتوصيات والمعايير الدولية ، ومن الممارسات والمبادئ التوجيهية الدولية الموصى بها ، والموضوعة من جانب منظمات حكومية دولية وغير حكومية مختلفة .

١٥-١-١٠ تعكف الفرقة العاملة التي تتبع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة على إعداد 'خلاصة وافية بالتوصيات المتعلقة بتيسير التجارة' ، تتناول ما تقدم ، بالتعاون مع البرنامج الخاص لتحقيق الكفاءة في التجارة والتابع للأونكتاد ، من أجل تقديمها الى ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة ، والمقرر انعقادها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ .

١٥-١-١١ والمواضيع المتناولة أدناه هي التالية:

- الترخيص ؛
- مراقبة الصرف ؛
- الاجراءات الشكلية القنصلية ؛
- بيانات المنشأ ؛
- التفتيش السابق للشحن ؛
- البضائع الخطرة ؛
- الاجراءات الجمركية واجراءات رسمية أخرى ؛
- الاحصاءات .

١٥-١-١٣ ويجوز في بعض البلدان ، الاضطلاع بأنشطة مثل التأمين البحري وعمليات الموانئ في القطاع العام . وترد المبادئ التوجيهية المتعلقة بهذه الأنشطة في الجزء دال المعنون "مبادئ توجيهية بشأن ممارسة تجارية أفضل - الخدمات التجارية" .

١٥-١-١٣ وينبغي أن تتمثل سياسة أي بلد بشأن المعايير في إعطاء الأولوية لوضع واستعمال سلسلة وطنية من مستندات التصدير المتساوقة والمحافظ عليها استنادا الى دليل الأمم المتحدة التخطيطي للمستندات التجارية (أنظر التذييل ١) والمعايير القياسية لنظام الأمم المتحدة للتبادل الإلكتروني للبيانات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل (UN/EDIFACT) المرتبط بالنظام العالمي للتبادل الالكتروني للبيانات (EDI) (أنظر التذييل ٣) .

١٥-١-١٤ وينبغي تحديد الأولويات في مجال التحسينات الاجرائية عن طريق اجراء دراسة لتعيين ما يلي:

- مواقع الاختناقات التي تعرقل التجارة المتسمة بالكفاءة ؛
- سبب هذه الاختناقات .

١٥-١-١٥ ويجب الحرص على ايجاد السبب الحقيقي للاختناقات ، وليس ، بالضرورة ، السبب الذي يورده المشتركون المحليون . وفي دراسة أجريت منذ عدة سنوات ، ألقي اللوم في الاكتظاظ الداخلي على "التخليص الجمركي" . وفي الواقع في حين أن الاجراءات الجمركية لم تعد مواكبة للتطورات التي حدثت في مجال النقل ، وكانت بطيئة ، فإنها لم تكن السبب الرئيسي . فهذا السبب الرئيسي كان عدم كفاءة وكالات الاستيراد التابعة للدولة وارتفاع رسوم الاستيراد ، اللذين كانت نتيجتهما أن المستوردين التجاريين كانوا لا يقدمون البيانات الجمركية الا بعد أن يكونوا قد باعوا البضائع . وأفضى الاكتظاظ الى تخزين كميات مفرطة من البضائع في المستودعات وزيادة عمليات النهب . وتم 'تصحيح' ذلك بزيادة 'عمليات الرقابة' ، مما أفضى الى زيادة الالتباس والتكلفة وما الى ذلك .

١٥-٢ الترخيص

١٥-٢-١ تشترط معظم البلدان استصدار تراخيص تصدير فيما يتعلق ببعض السلع المقيدة أو الحساسة قبل أن يمكن شحنها . وفي هذه الحالات ، يلزم اعداد طلب للحصول على ترخيص تصدير ، كما يلزم تقديم هذا الطلب ومعالجته ثم اصدار ترخيص تصدير . بعد ذلك ، تقوم سلطات الجمارك بتدقيق هذا الترخيص عند قيامها بالتسجيل الجمركي للتصدير .

مبدأ توجيهي: إن عملية حصول المصَدِّرين على تراخيص للصادرات المقبولة من هذه المنتجات ينبغي أن تكون عملية غير معقدة . ومتى صدر ترخيص ، ينبغي أن تكون الرقابة مرتبطة بضوابط التصدير المعتادة (مثل التخليص الجمركي) .

١٥-٣ مراقبة الصرف

١٥-٣-١ تطبق بلدان كثيرة اجراءات لمراقبة الصرف فيما يتعلق بالصادرات لضمان أن تُحوَّل الأموال المستحقة للمصدرين عن بضائعهم الى ذلك البلد وفقا لأنظمته المتعلقة بمراقبة الصرف . وتطبق اجراءات مماثلة فيما يتعلق بصفقات الاستيراد . وضرورة وجود هذه الضوابط عموما هي جزء من السياسة المالية . وتقوم عادة سلطات الجمارك والمصرف المركزي والمصرف التجاري بمعالجة نسخ من هذه الاستمارات . وتحدد معظم البلدان مستويات قيمة دنيا لا يلزم الحصول على موافقة فيما دونها . ويمكن أن تكون اجراءات مراقبة الصرف بالغة التعقيد وقد تستغرق وقتا طويلا . ومع أن هذه الاجراءات لا تؤثر عادة في عمليات الموانئ - الا في حالة عدم وصول البضائع المحجوز لها أماكن بسبب تأخيرات غير متوقعة - فإنها يمكن أن تؤثر في كفاءة التصدير .

١٥-٣-٢ من الالزامي في بعض البلدان دفع ثمن الصادرات عن طريق اعتماد مستندي ، كوسيلة لضمان استلام حصائل الصادرات الأجنبية بواسطة المصارف المعنية . وفي ظل تغير نمط ترتيبات الدفع ، يتجه هذا الشرط الى أن يبقي على استخدام الاعتمادات المستندية عندما يكون من الممكن بصورة أكثر رشدا استخدام أساليب دفع أخرى وينبغي ، حيثما أمكن ، استخدام أساليب دفع أخرى أرخص وأكثر فعالية .

١٥-٣-٣ والحاجة الى عمليات مراقبة الصرف لا تعني أن القواعد المعمول بها في الوقت الراهن تخدم بالضرورة أفضل مصالح البلد المعني . ففي أكثر الاحيان ، تنص أنظمة مراقبة الصرف على قواعد صدرت قبل حدوث آخر التطورات المتعلقة بالنقل بالحاويات وبوسائل النقل الاخرى وتسبب في حدوث تأخيرات هيكلية يدفع المشتري تكلفتها في نهاية المطاف . وثمة أمثلة بارزة على بلدان قامت بترشيد قواعدها المتعلقة بمراقبة الصرف لتتمشى مع التجارة والنقل الحديثين دون أن تضعف قدرتها على حماية الموارد المالية للبلد .

مبدأ توجيهي: ينبغي تحديث وتبسيط الممارسات المتعلقة بمراقبة الصرف . وينبغي أن يضطلع بعملية المراقبة المصرف التجاري (نيابة عن المصرف المركزي) على أساس المستندات التجارية . وينبغي أن تكون مستويات القيمة الدنيا واقعية .

١٥-٤ الاجراءات الشكلية القنصلية

١٥-٤-١ ما زالت بضعة بلدان مستوردة تشترط تقديم فواتير قنصلية ، ويقوم موظفوها القنصليون بالمصادقة على هذه الفواتير في بلد التصدير . وتؤكد الفاتورة القنصلية عادة أن الشركة المصدِّرة هي مؤسسة حقيقية من مؤسسات التجارة الخارجية ، كما تؤكد صحة البيانات المتعلقة بالسلعة وسعرها ومجموع مبلغ الفاتورة والقيمة المؤمن عليها (إن وجدت) ومكان ارسال السلعة وعدد الطرود ووزن البضاعة . وعندما تقتنع القنصلية بذلك ، فإنها تمنح تأشيرتها وتفرض رسما يدفعه المصدِّر .

١٥-٤-٢ ومعظم تفاصيل الفاتورة القنصلية يمكن العثور عليها بالفعل في الفاتورة التجارية ، ولذلك فإن تدخل القنصلية يكاد لا يكون له مبرر ؛ فهو يسبب تأخيرا وتكاليف اضافية تنعكس في نهاية المطاف في السعر الذي يدفعه المستهلك في البلد المستورد . وسيفضي إلغاء هذه الفواتير القنصلية الى تحقيق تخفيض لا يستهان به في تكلفة الواردات .

١٥-٤-٣ مع زيادة وتيرة التجارة الدولية ، فإن من الصعب بصورة متزايدة الاضطلاع بالاجراءات اللازمة قبل وصول البضائع الى وجهتها . ولذلك يمكن أن تحدث حالات تأخير ويمكن أن تُفرض عقوبات مالية .

مبدأ توجيهي: ينبغي إلغاء الفواتير القنصلية وشروط الحصول على تأشيرة قنصلية والرسوم القنصلية .

١٥-٥ بيانات المنشأ

١٥-٥-١ لا ينبغي اشتراط تقديم اعلانات أو شهادات منشأ بشأن الفواتير التجارية أو بشأن استمارات محددة إلا عندما يكون ذلك لا بد منه من أجل التطبيق السليم لتدابير السياسة التجارية أو من أجل منع الغش . وعندما يُرتأى أن هذه الاعلانات أو الشهادات لا غنى عنها ، ينبغي أن تطبق السلطة المختصة تدبيرا بسيطا يحقق الحد الادنى من الرقابة التي تعتبر كافية فيما يتعلق بالحالة المعيَّنة . وينبغي ، على سبيل التفضيل ، قبول اعلان المنشأ الذي يقدمه المصدِّر بشأن الفاتورة التجارية . واذا كان مطلوبا تقديم استمارة مستقلة لشهادة المنشأ ، فإنها ينبغي أن تكون قائمة على معايير محددة وأن تكون مصممة وفقا للنموذج الوارد في المرفق دال-٢ لاتفاقية "كيوتو" . وينبغي أن يسمح بتقديم شهادات على ورق عادي في نظام السحب المفرد باستخدام آلة تصوير مستندات ؛ ولا ينبغي اشتراط طبع الاستمارات على ورق أمان .

مبدأ توجيهي: في الحالات التي يُعتبر فيها مراقبة المنشأ ضرورية فإنه ينبغي الاضطلاع بها على أساس الوثائق التجارية ذات الصلة .

١٥-٦ التفتيش السابق للشحن

١٥-٦-١ كثيرا ما يواجه المصدرون عددا من عمليات التفتيش السابقة للشحن ، حيث يجرى التحقق من جودة البضائع وكميتها وأحيانا قيمتها . ويمكن الاضطلاع بعمليات التفتيش هذه لأغراض مثل مراقبة المكوس ، والرقابة الجمركية ، وعمليات الرقابة بين الدول وعلى الحدود الوطنية ، وعمليات التفتيش التي تقوم بها الحكومة لمراقبة الجودة (وربما تكون هذه العمليات مرتبطة بحوافز التصدير) والاشتراطات الحكومية الخارجية . فاذا لم يتم تقليل عمليات التفتيش هذه حيثما أمكن ، فإنه تحدث تأخيرات كبيرة مبسطة ومنسقة ، ويجد المصدرون من الصعب التوفيق بين الجداول الزمنية للانتاج والابحار وعرض مواعيد شحن تنافسية على عملائهم .

مبادئ توجيهية: ينبغي عدم تشجيع ممارسة التفتيش السابق للشحن ، التي يجرى الاضطلاع بها باسم البلد المستورد . وفي حالة الاضطلاع بها ، ينبغي أن تسعى الحكومات الى تبسيطها . وينبغي استخدام تقنيات أخذ عينات عشوائية والتفتيش الدوري فيما يتعلق بالمصدِّرين المعتادين المعتمدين .

١٥-٧ البضائع الخطرة

١٥-٧-١ ان الاجراءات المتعلقة بحركة البضائع الخطرة هي ، بطبيعة الحال ، أكثر صرامة من الاجراءات المتعلقة بالشحنات العادية . ففي جميع الحالات تقريبا ، يشترط الناقلون اخطارا مسبقا من المصدّر أو الناقل قبل أن يقبلوا فئات معينة من البضائع الخطرة .

١٥-٧-٢ عندما تتلقى شركات النقل البحري بضائع خطرة ، يجري مراجعة هذه البضائع واصدار الاذن اللازم لاستلام الشحنة (هيئة الميناء مثلا) وتحميلها (شركة النقل البحري مثلا) . وعندئذ يجري اخطار المصدّر أو وكيله بموعد ومكان تسليم البضائع .

١٥-٧-٣ وكثيرا ما تتمثل إحدى مشاكل البضائع الخطرة ، في مراجعة مستندات مقطورات وحاويات التجميع لضمان الاعلان عن جميع الحمولات الخطرة ومحتوياتها .

١٥-٧-٤ ثمة مشكلة أخرى هي أن الانظمة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة توضع على أساس مختلف في بعض البلدان ، باستخدام نظم ترقيم وبيانات مختلفة . يضاف الى ذلك أنه ، في حالات كثيرة ، تطلب كل جهة صاحبة مصلحة في حركة البضائع ملء بيان البضائع الخطرة الخاص بها ، ويمكن للمرء أن يرى من ذلك أن المصدّر يصادف بعض الصعوبات في وضع الاجراءات الصحيحة فيما يتعلق بتوثيق هذه البضائع ومناولتها .

١٥-٧-٥ يوجه الانتباه الى التوصية ١١ الصادرة عن الفرقة العاملة الرابعة التي تتبع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ، التي تحدد أساليب التوثيق وتقديم المعلومات في حالات الطوارئ فيما يتعلق بنقل البضائع الخطرة .

مبدأ توجيهي: ينبغي أن تكون الانظمة الوطنية متطابقة مع المعايير الدولية ذات الصلة . وينبغي ، حيثما أمكن ، إدراج بيان البضائع الخطرة في مستند تجاري قائم أو ضمه اليه ؛ وينبغي أن يشكل هذا المستند جزءا من النظام الوطني المتساوق للمستندات .

١٥-٨ الاجراءات الجمركية والاجراءات الرسمية الاخرى

١٥-٨-١ ان المتطلبات الحكومية ، والمستندات والاجراءات التي تنشأ عنها ، لها أهداف شتى ، وربما لا يكون تيسير التجارة غرضها الرئيسي . وعليه ، ينبغي إبقاء جميع المستندات والاجراءات الحكومية قيد الاستعراض المنتظم . وهذا لا يشكك بأي شكل في صحة الرقابة المالية والوقائية والتجارية والصحية اللازمة لاضطلاع الحكومة بأعمالها .

١٥-٨-٢ تميل الادارات الجمركية الى أن تتولى مسؤولية تطبيق مجموعة متنوعة واسعة من التدابير نيابة عن ادارات حكومية أخرى . فإلى جانب تحصيل الرسوم والضرائب ، فإنها قد تقوم بانفاذ اللوائح المتعلقة بمراقبة الصرف وبحظر استيراد وتصدير بضائع معينة ؛ وتطبيق أحكام معينة على البضائع المستوردة ؛ وضمان الامتثال للوائح معينة متعلقة بالصحة العامة ؛ وتجميع إحصاءات عن التجارة الخارجية ، وقد تقوم بجباية اقتطاعات ضريبية زراعية معينة .

١٥-٨-٣ وقبول سلطات الجمارك بضرورة تيسير التجارة لا يعفي التجار بأي شكل من التزامهم بتقديم اقرارات دقيقة عن البضائع . فما زال يتعين عليهم استيفاء الشروط الجمركية التفصيلية اللازمة فيما يتعلق بالمعلومات والمستندات . وفي كثير من

البلدان ، أصبحت سلطات الجمارك مستعدة الآن لقبول المعلومات الالكترونية أو المحالة بواسطة التلكس أو الفاكس ، وستفرج عن البضائع المستوردة وفقا لذلك . غير أن الأخطاء التي يرتكبها المستوردون تعوق باستمرار التخليص السريع للبضائع . وهذه الأخطاء تشمل إغفال معلومات جوهرية ، وعدم صحة التصنيف الاحصائي ، وعدم تقديم مستندات داعمة . ومن شأن الاستخدام الكامل للنظم المتساوقة وللتبادل الالكتروني للبيانات أن يكفل تخفيض معدلات الخطأ .

١٥-٨-٤ وينبغي أن يكون هدف الجمارك هو أن يجري الافراج بذلك بصورة متزايدة ، فيما يتعلق بالتخليص على كل من الصادرات والواردات ، في مقار التاجر ، مع مراعاة حركة البضائع والمركز 'المعتمد' للتاجر . والمستندات الجمركية القائمة حاليا أو الأبسط المرتبطة بعمليات الرقابة القائمة على مراجعة الحسابات تتيح الفرصة للفحص الجذري للكيفية التي يمكن بها تغيير الاجراءات الرسمية .

١٥-٨-٥ استُحدث النظام المتناسق (Harmonised System) لتلبية حاجة حيوية وملحة الى نظام تصنيف واحد يفي بأغراض الوصف السلعي الأساسي وباشتراطات الترميز لدى المجتمع التجاري الدولي بأسره . وثمة ٦٠ بلدا واتحاد جمركي أو اقتصادي واحد تستخدم حاليا النظام المتناسق للأغراض الجمركية الرسمية ، وهذا يمثل ما ينوف على ٨٥ في المائة من التجارة العالمية . غير أن أحد الأهداف الأساسية للنظام المتناسق ، بسماته المتعددة الأغراض ، هو تطبيق مدونة التصنيف خارج البيئة الجمركية وضمان تطبيقها على نطاق أوسع ، أي ليس فقط من جانب الجمارك أو الإحصائيين ، بل أيضا من جانب مصالح تجارية مثل التجار والناقلين والمنتجين .

مبدأ توجيهي: ينبغي لسلطات الجمارك أن تبَسِّط متطلباتها فيما يتعلق باجراءات التصدير والنقل العابر والاستيراد تمشيا مع الاتفاقية الدولية المتعلقة بتبسيط الاجراءات الجمركية وبتحقيق تناسقها (اتفاقية كيوتو الخاصة بمجلس التعاون الجمركي) . وينبغي الاضطلاع بذلك مع مصالح التجارة والنقل الوطنية ضمانا للتنسيق الكامل بين عمليات الرقابة الخاصة بالناقل وبالميناء والجمارك .

ينبغي للسلطات الجمركية أن تضمن ما يلي:

- تساوق استماراتها مع أي نظام وطني لمستندات التصدير المتساوقة ؛
- إبقاء مضمون البيانات عند الحد الأدنى الذي لا بد منه لمتطلباتها الراهنة حينذاك ؛
- تقليل عدد النماذج المختلفة لسندات الشحن الى أدنى حد ممكن ؛
- أن تقبل نسخ المستندات التجارية لتقديم اثبات على التصدير ، وفيما يتعلق بعمليات الرقابة الأخرى السابقة للشحن (ولا سيما عندما تكون الوظيفة الرئيسية هي تقديم احصاءات تجارية) ،

وجمع الاحصاءات بعد أن تكون البضائع قد حُمِّلت حسب البيان الجمركي أو مستند مقدَّم دوريا أو جداول جمركية معَدَّة بواسطة الحاسوب أو نظام التبادل الالكتروني للبيانات ؛

- أن تقبل هي وممالح الموانئ/المطارات نسخا عن المستندات التجارية - أو رسائل نظام التبادل الالكتروني للبيانات - من شركات النقل البحري وشركات الطيران بدلا من اشتراط استنساخ المعلومات على استماراتها هي (مثلا ، تبعا للاتفاقيتين التيسيريتين الخاصتين بالمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولية) .

١٥-٩ الاحصاءات

١٥-٩-١ من المسلم به أن مستوى معينا من الاحصاء هو أمر ضروري في القطاعين العام والخاص على السواء . غير أنه ، في أكثر مما ينبغي من الحالات ، تكون المتطلبات الاحصائية مفرطة التفصيل ومزدوجة وتطلب في وقت غير مناسب . ويبدو في بعض الاحيان أن الاحصاءات تصبح أهم من الصفقة التجارية ذاتها .

١٥-٩-٢ وقد تتأخر حركة البضائع بفعل الحاجة الى قيام التجار ومن يقدمون لهم الخدمات باعداد استمارات احصائية مفصلة مستقلة ، وبفعل توقيت هذا المطلب . وفي حين أن المستندات القائمة على أساس الصفقات مطلوبة ، فانه ينبغي أن تستخدم إما مستندات تجارية أو البيان الجمركي . وفيما يتعلق بالصادرات بوجه خاص ، تطبق بعض البلدان نظاما يتم بموجبه جمع الاحصاءات بعد الشحن .

١٥-٩-٣ وان استخدام جداول زمنية دورية فيما يتعلق بالتجار المعتمدين ، سواء على الورق أو ، وهو ما يفضل ، بواسطة نظام التبادل الالكتروني للبيانات ، يؤدي الى التعجيل بمعالجة الاجراءات المكتبية المتعلقة سواء بالتجار أو بالجمارك/المكتب الاحصائي . كذلك تُبيِّن التجربة أن وضع جداول زمنية يقلل كثيرا من وقوع أخطاء - حيث تهبط نسبتها من ٣٠ في المائة الى نحو ٣ في المائة .

مبدآن توجيهيان: ينبغي أن يتم دوريا استعراض المتطلبات الاحصائية المتعلقة بالتجارة الدولية من أجل التقليل الى أدنى حد من المعلومات المطلوبة وضمان جمعها في وقت لا يسبب سوى أدنى قدر من التأخير لحركة البضائع . وينبغي ، حيثما أمكن ، استخدام اقرارات دورية محددة بجداول زمنية ، ويفضَّل أن يتم ذلك عن طريق نظام التبادل الالكتروني للبيانات .

ينبغي للحكومة تشغيل حلقة وصل بسيطة محوسبة مع التجار ، بما يكفل عدم تكرار المتطلبات الاحصائية من جانب الادارات/الوكالات المختلفة .

١٦ - الحكومة بوصفها مؤسسة أعمال

١-١٦ عندما تعمل الحكومة بوصفها مؤسسة أعمال فتشتري أو تبيع سلعا أو خدمات ، فانها ينبغي أن تتصرف كأنها مشروع تجاري ؛ فتكون أهدافها هي تقديم السلع والخدمات بما يرضي "الزبون" ، والشراء بكفاءة بأدنى تكلفة إجمالية .

٢-١٦ وفي معرض توفير السلع والخدمات ، ينبغي تنمية العمليات لكي تلبي احتياجات المستعملين من حيث الجودة والسرعة والسعر .

٣-١٦ وعند الشراء ، ينبغي الاحتفاظ بأدنى مخزون .

٤-١٦ وفي كلتا الحالتين ، ينبغي استخدام اجراءات ومستندات قياسية معتادة للمبيعات والمشتريات التجارية . وينبغي في الوقت ذاته تطوير استخدام نظام التبادل الالكتروني للبيانات ، مع تغيير الممارسة عندما تتاح الفرصة لذلك . (على سبيل المثال ، فان متجرا رئيسيا في المملكة المتحدة وشركة خارجية لصنع الملابس قد قاما بتنقيح الاجراءات ، وأخذا بنظام التبادل الالكتروني للبيانات ، وخفضا دورة الطلبيات - الصنع - التسليم من ٣٠ يوما الى ١٠ أيام - مما قلل من الاحتفاظ بالمخزون وحقق وفورات يُعتد بها . ومعظم الحكومات هي جهات مشترية كبيرة) .

مبدأ توجيهي: عند شراء أو بيع السلع والخدمات ، ينبغي للادارات الحكومية أن تستخدم أفضل ممارسة تجارية لتحقيق أقصى درجة من الكفاءة لديها . وينبغي استخدام مستندات تجارية قياسية هي ورسائل واجراءات التبادل الالكتروني للبيانات حيثما أمكن .

## الجزء دال: أفضل ممارسة لدوائر الخدمات التجارية الدولية

### ١٧ - دور دوائر الخدمات التجارية الدولية

١٧-١ ان الوظيفة الرئيسية لدوائر الخدمات التجارية الدولية هي تقديم الخدمات الى عملائها ، وبصفة رئيسية للمصدّر والمستورد ، ولكنها تقدمها أحيانا بعضها الى بعض . وينبغي أن تتصف الخدمات المقدمة بالفعالية والكفاءة والاقتصاد .

١٧-٢ وكما ورد في الفرع ٢ ، فاذا كان لمؤسسات الأعمال أن تتنافس بنجاح في السوق العالمية ، فان عليها ، في جملة أمور ، أن توطد علاقاتها مع شركائها التجاريين . ودوائر الخدمات التجارية الدولية هي العامل المقوّي الذي يمكن أن يساعد على الجمع بين المشترين والبائعين في رحاب علاقات أوثق ؛ وخاصة عند دخول شركات جديدة أو بلدان أقل نموا ميدان التجارة الدولية .

١٧-٣ وفي هذه الحالات ، اما أن يكون بامكان متعهدي الخدمات ذوي الخبرة تقديم خبرة فنية يعتد بها ، أو سيتعين تنمية هذه الخدمات وتشغيلها ، اضافة الى وجوب تدريب الموظفين .

١٧-٤ في عالم التجارة الدولية الحقيقي ، من المحتم أن يستخدم معظم التجار العديد من الموانى والمطارات والممارف وخطوط النقل البحري وشركات الطيران وشركات النقل البري/السكك الحديدية . وفي بعض الحالات ، قد يقرر كل عميل ما هي الخدمة التي سيستخدمها .

١٧-٥ وعليه فان احدى المسؤوليات الرئيسية لمقدمي الخدمات التجارية الدولية هي اتباع معايير دولية أو وطنية ، وخاصة فيما يتعلق بالمستندات ، لكي لا يتعين على التجار سوى تدريب الموظفين على تطبيق مجموعة واحدة من الاجراءات المشتركة . ومع ذلك ، فان هذا يدع متعهدي الخدمات يتنافسون بعضهم مع بعض على جودة الخدمات وسرعتها وموثوقيتها وسعرها . (وهو مفهوم تُقِرُّ به تماما شركات الطيران منذ سنوات عديدة) .

مبادئ توجيهية: ينبغي لجميع الشركات التي تقدم خدمات تجارية دولية أن تقوم بتبسيط خدماتها قدر الامكان وأن تستخدم ممارسات قياسية دولية ومعايير قياسية دولية للمعلومات مثل دليل الأمم المتحدة التخطيطي للمستندات التجارية ومعايير نظام التبادل الالكتروني للبيانات الخاصة بنظام الأمم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات في مجالات الادارة والتجارة والنقل . كذلك ينبغي ، حيثما كان مناسبا ، اتباع معايير وطنية كيما تشكل مستنداتها جزءا من النظم المتساوقة الوطنية . (أنظر المرفق ٣ من التذييل ١ ، للاطلاع على مثال بشأن نطاق المستندات داخل نظام وطني ما) .

١٧-٦ ومن المستحيل وضع قائمة نهائية بالخدمات التي يقدمها موردو الخدمات التجارية الدولية . بيد أنه يمكن تناول هذه الخدمات بصورة عامة في ثلاث فئات ، هي: الخدمات الاستشارية ، وخدمات النقل ، والخدمات المالية . يوجد وحتى هنا قدر من التداخل ، فأحد الأدوار الرئيسية للمصارف مثلا هو اسداء المشورة بشأن تمويل التجارة الدولية وتسديد مدفوعاتها .

١٧-٧ وثمة أمثلة أخرى للخدمات الاستشارية تشمل الادارات الحكومية مثل الادارات التي تقدم خدمات ترويج الصادرات واحصاءات تجارية ؛ والغرف التجارية ، ومجموعات التصدير ، ومعاهد التدريب ، ورابطات التجارة ، وهيئات تيسير التجارة .

مبدأ توجيهي: ينبغي تنسيق الخدمات الاستشارية المقدمة الى التجار تجنبا للازدواجية وزيادة للفعالية .

١٧-٨ وتغطي خدمات 'النقل' مجالا هائلا وتشمل متعهدي النقل بالشاحنات البرية ، وقواعد الحاويات ، والمطارات ، وسلطات وخدمات الموانئ ، والناقلين الدوليين بجميع الوسائط . كذلك تشمل هذه الخدمات التدخلات الرسمية في حركة البضائع مثل إدارتي الجمارك والصحة . وهنا ، يكون الاعتبار الرئيسي في جعل عملية التجارة أكثر كفاءة ، الى جانب استخدام المعايير الدولية ، هو ضمان تنسيق خدمات 'النقل' تنسيقا صحيحا عند 'العُقَد' الرئيسية للتجارة ، مثل الموانئ والمطارات وقواعد الحاويات ومراكز الحدود .

مبدأ توجيهي: تنسيق جميع أنشطة خدمات 'النقل' على النحو المبين في الفرع ٦-٣ .

١٧-٩ أما المجموعة الثالثة من الخدمات فهي مالية . وهذه تتراوح بين شركات تقدم تقارير عن المركز الائتماني ، ومصارف ومؤسسات مالية أخرى ، وشركات التأمين على ائتمانات التصدير والتأمين البحري/الجوي .

١٧-١٠ ويحتاج مقدمو الخدمات المالية ، الى جانب استخدام معايير دولية في روابطهم المستندية مع عملائهم ، الى أن يضمنوا أن تظل الخدمات التي يقدمونها تلبي الاحتياجات الآخذه دائما في التغير والخاصة بالتجارة الدولية . وهذا ليس أمرا سهلا ، خاصة عندما تسود ممارسات تجارية أقدم ، ولكن المصارف ، شأنها في ذلك شأن إدارات الجمارك ، لديها القدرة على وضع معايير جديدة وينبغي لها أن تفعل ذلك حيثما أمكن .

مبدأ توجيهي: ينبغي إعادة النظر في الخدمات المالية دوريا لضمان استخدام أفضل الممارسات الجارية .

١٧-١١ وثمة نقطة أخيرة ينبغي طرحها على الصعيد الاجمالي هي عن قيام دوائر الخدمات العامة بتقديم خدمات التجارة الدولية المرتبطة عادة بالقطاع الخاص ، مثل الموانئ ، ودوائر خدمات النقل ، والتأمين .

١٧-١٢ وربما يجري في القطاع العام تنمية خدمات وليدة ، تكون محمية من المنافسة الدولية . وتبين التجربة أحيانا أن هذه العمليات المحمية هي نسبيا غير ذات كفاءة ، فهي إما تقدم خدمات محدودة أو تتقاضى أسعارا أعلى .

١٧-١٣ وعلى صعيد سياسة التجارة والنقل ، يتعين على الحكومات في كثير من الأحيان أن تقرر ما هو أهم على الصعيد القطري: استحداث عملية تجارة منفتحة وذات كفاءة لمساعدة المؤسسات المحلية على التنافس بنجاح في السوق العالمية . أم الابقاء على الخدمات المحمية .

مبدأ توجيهي: ينبغي لخدمات التجارة الدولية التي يقدمها القطاع العام أن تقدم خدمات تنافسية للعملاء . وأن تتصف بالفعالية والكفاءة والاقتصاد .

١٧-١٤ ويتناول الفرعان الأخيران من هذه الورقة خدمات النقل والخدمات المالية المقدمة الى التجارة الدولية بقدر أكبر من التفصيل .

١٨ - <u>خدمات النقل</u>

١٨-١ يوجد اثنان من مستندات 'النقل' الرئيسية عند بدء صفقة تجارية دولية هما تعليمات الشحنة (أو الشحن) ومذكرة الشحن . أما تعليمات الشحن فتبدأ عملية حركة البضائع وكذلك عملية انشاء المستندات بابلاغ المستفيد (وكيل الشحن أو الناقل) ما هو مقرر أن يحدث للبضائع ، وما هي العمليات التي ينبغي تغطيتها والمستندات التي ينبغي إعدادها . وأما مذكرة الشحن فتقدم معلومات كاملة عن البضائع ومناولتها والطريق الذي تسلكه عند تسليم البضائع الى مستودع داخلي أو ميناء أو مطار .

١٨-٢ وينبغي لكلا هذين المستندين أن يكونا متعددي الوظائف ومناسبين لجميع وسائط النقل . وهذا يتيح أن يكون على المصدّر وحده أن يقدّم مستندين خارجيين نمطيين اذا كان يترك لوكيل الشحن أو للناقل أمر إعداد مستندات نقل ومستندات رسمية أخرى . ويؤدي أيضا استخدام مستندات نمطية الى تحسين كفاءة وجودة خدمات الموانئ/المطارات والخدمات المتصلة بها .

١٨-٣ وينبغي في تعليمات الشحن أن تتبع التوصية ٢٣ الصادرة عن الفرقة العاملة الرابعة التي تتبع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة "دليل تخطيطي لتعليمات الشحن النمطية" وأن تغطي الوظائف التالية:

- حركة البضائع ومناولتها ؛
- التخليص الجمركي ودفع الرسوم ؛

- توزيع المستندات ؛
- تخصيص رسوم الشحن وغيرها من الرسوم ؛
- التعليمات الخاصة ، مثلا المتعلقة بالتأمين والبضائع الخطرة ، وما الى ذلك .

١٨-٤ ويمكن استخدام مذكرة الشحن (وما يعادلها بالنسبة للبضائع الخطرة) كمستند تدرج فيه المعلومات تباعا عندما يجري استلام البضائع وتخزينها واعادة تحميلها من أجل التصدير . وهكذا ، يمكن أن تغطي مذكرة الشحن وظائف تتطلبها الجهات التالية:

- الناقلون البرّيون ؛
- هيئة الميناء ؛
- متعهد السقيفة/محطة الحاويات ، بما يشمل ذلك من حالة البضائع عند استلامها وارسالها والرسوم ؛
- الناقل الدولي .

مبدأ توجيهي: ينبغي استحداث مذكرات وتعليمات الشحن المتعددة الأغراض كجزء من النظم المتساوقة الوطنية .

١٨-٥ ان احدى أفضل الممارسات الأكثر أهمية التي تم استحداثها في مجال النقل البحري في السنوات العشرين الأخيرة هي المفهوم المتمثل في أن تعرض على التجار بيانات شحنة غير قابلة للتداول كبدائل عن سندات الشحن القابلة للتداول . وقد بدأ هذا المفهوم عندما اكتشف الناقلون الأوروبيون/الإسكندنافيون ، مع ظهور سفن الحاويات ، أن الحاويات وصلت قبل سندات الشحن بفترة تصل الى أسبوع ، حيث تعيّن إعادة النسخ الأصلية لهذه السندات الى الناقل في ميناء التفريغ قبل أن يتسنى الافراج عن البضائع . وتبديل المفاهيم ليس تماما بهذه البساطة ، بالنظر الى أن النسخة الأصلية لسند الشحن كانت أصلا في الماضي بمثابة مستند المراقبة هي وخطابات الاعتماد . غير أن المستندات البحرية غير القابلة للتداول قد باتت مقبولة الآن بمقتضى أحدث قواعد الغرفة التجارية الدولية (وعلى أي حال ، فان معظم التجارة العالمية لا يتم مباشرتها بواسطة خطابات اعتماد) .

مبدأ توجيهي: ينبغي لخطوط النقل البحري أن تعرض على التجار مستندات غير قابلة للتداول ، كبديل عن سندات الشحن القابلة للتداول ، استنادا الى التوصية ١٢ الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة: مستندات النقل البحري .

١٨-٦ بغية الاستفادة القصوى من أحدث تكنولوجيات النقل وأفضل الممارسات ، فان من الجلي أن جميع الاجراءات والمستندات ذات الصلة يتعين اعادة النظر فيها وتنقيحها . وكثيرا ما يطالب التجار بتعديل عمليات الرقابة الرسمية ، كيما يتسنى لهم القيام بالتخليص الجمركي داخليا بشأن الحاويات والمقطورات المختومة . ويتعين أيضا أن تتفير الخدمة التي تقدمها صناعة 'النقل' .

١٨-٧ يتعين تطوير وعرض خدمات النقل (المتعدد الوسائط) ؛ ويلزم أن يكون من الممكن أن تعمل الخدمات في ظل أوضاع نقل مشتركة ، ويلزم تحديث الاجراءات الحكومية المتعلقة بالمرور العابر الوطني والاستيراد المؤقت لوحدات ومركبات النقل ، وما الى ذلك . كذلك فان هيكل صناعة النقل القديم لكثير من الخدمات ، التي تقدم جميعها خدمة واحدة للتجار ، يلزم تغييره بقدر ما يلزم تغيير الممارسات الرسمية .

مبدأ توجيهي: يلزم اعادة النظر في الممارسات التجارية والرسمية في الوقت الذي تقدم فيه البلدان بتطوير خدمات النقل بالحاويات وبالمقطورات .

## ١٩ الخدمات المالية

١٩-١ يندرج دور المصارف في تيسير التجارة في أربع فئات مختلفة على الأقل ، هي:

- الاطار التعاقدي - قيام الغرفة التجارية الدولية بوضع قواعد مشتركة لخطابات الاعتماد والمستندات المرسلة لاستلامها ؛
- تقديم معلومات ائتمانية عن العملاء المحتملين وتحديث هذه المعلومات بانتظام فيما يتعلق بالشركاء التجاريين المستمرين ؛
- التمويل على أساس فعال من حيث التكلفة ومرن ، فيكون مرتبطا في كثير من الأحيان بالغطاء التأميني لائتمانات التصدير ؛
- تقديم خدمات دولية لادارة النقد للتعجيل بدفع حصيلة المبيعات الى الحساب المطلوب بالعملة المحددة .

١٩-٢ وتشمل الخدمات الدولية لادارة النقل ما يلي:

- التحديد المخطط لموقع الحسابات فيما يتعلق بالتحويل الدولي للأموال وعمليات حجز العملة ؛
- اختيار أساليب متسمة بالكفاءة لتحويل الأموال دوليا تبعا للمبالغ والعملات والتكاليف التي ينطوي عليها الأمر ؛
- استخدام حسابات تجميع من أجل الاستلام المنتظم للحصائل من عدد من العملاء في أي بلد معين ؛
- عمليات الجمع المباشر للمستندات التجارية ؛
- وسائل إدارة المخاطر المتصلة التي يواجهها المصدر في مجال النقد الأجنبي .

١٩-٣ وإن جزءا من القرار المتعلق بالأساليب الواجب استخدامها هو السرعة التي يمكن أن تنتقل بها الأموال عن طريق النظام المصرفي كيما يتلقى المصدّر حصائل الصادرات على وجه السرعة .

١٩-٤ وكثيرا ما تفتقر أساليب الدفع الى الكفاءة بسبب لوائح مراقبة الصرف التي تفرضها الحكومات ، أو لأن التجار يحاولون حماية المدفوعات حماية مفرطة ، أو لأن التجار ليسوا على دراية تامة بالآثار المترتبة على كل أسلوب من الأساليب .

١٩-٥ وهذا صحيح بوجه خاص فيما يتعلق بخطابات الاعتماد فقد بينت دراسة استقصائية أجريت مؤخرا في المملكة المتحدة بعنوان "مشاكل المصدّرين فيما يتعلق بخطابات الاعتماد التجارية" أن قرابة نصف الاعتمادات التي دُرست في الدراسة الاستقصائية تتضمن عيوبا أو أخطاء جسيمة .

١٩-٦ واستنتج التقرير أن عملية خطابات الاعتماد هي عملية معقدة ويحتمل أن تكون باهظة التكلفة - وخاصة فيما يتعلق بالشحنات المنخفضة القيمة ، ولا سيما اذا لم تكن هذه العملية مخططة ومدارة ومنفذة بالشكل الصحيح من جانب الأطراف التجارية . لم يعتبر أمرا مستغربا نظرا الى اعتماد جميع الأطراف اعتمادا كبيرا على التجهيز اليدوي والى عدد المرات التي يمكن فيها إعادة كتابة البيانات أو إعادة طباعتها الكترونيا في مراحل منفصلة من العملية .

١٩-٧ ويستحق أحد الاستنتاجات أن يُذكر من جديد هنا:

"يبدو أن مصارف الاصدار (مصرف المشتري) لم تغير الاعتماد أو تضف شروطا اليه فحسب ، عادة دون اشعار مقدم الطلب ، بل ان بعض المصارف ، وخاصة في بلدان أقل نموا ، تتمادى في فرض قيود انقض عهدها على المستندات والاجراءات التي ظلت مقبولة عادة في أماكن أخرى منذ بعض الوقت . وبالاقتران ، في بعض الحالات ، مع استمارات سيئة التصميم والافتقار الى معايير دولية ، فمن غير المدهش أن تبين الدراسة الاستقصائية أن جُلّ العيوب والأخطاء قد نشأ في مرحلة معالجة الطلب المقدم للحصول على الاعتماد وإصدار مستند الاعتماد ذاته" .

مبادئ توجيهية: ينبغي اعادة النظر في اجراءات المدفوعات التجارية المرتبطة بخطابات الاعتماد وعمليات جمع المستندات لضمان أنها تتبع الشروط التجارية للنقل/التجارة وأنها تستخدم أفضل ممارسة . وينبغي أن يكون الهدف هو ألا تعرقل هذه العمليات حركة البضائع أو المدفوعات على نحو يتسم بالكفاءة .

ينبغي تطبيق وتشجيع نظم التحويل السريع للأموال ، التي تقلل 'زمن تعويم' المدفوعات الى الحد الأدنى .

١٩-٨ وإن التامين على البضائع المنقولة في التجارة الدولية ينطوي عادة على اخطار شركة التامين بالشحنة وقيمتها المؤمن عليها واصدار شهادة تامين و/أو وثيقة تامين . والتامين هو أمر يمكن ترتيبه إما على اساس كل شحنة على حدة ، أو لفترة من الزمن بموجب ما يسمى "وثائق التغطية المفتوحة" .

١٩-٩ وقد تتباين التغطية المقدمة بين "التغطية الدنيا" أو "تغطية جميع المخاطر" . وأكثر أمثلة التغطية شيوعا هي "شروط التامين على البضائع" التي وضعها معهد مكتتبي التامين بلندن . (الشرط "ألف" بشأن "جميع المخاطر" والبندان "باء" و"جيم" بشأن التغطية الأقل نطاقا) .

١٩-١٠ ووفقا لما تذكره الغرفة التجارية الدولية ، فيما يتعلق بعام ١٩٩١ ، فان البائعين أو المشترين في اكثر من ٤٠ بلدا كان يمكن اجبارهم على التعاقد على التامين في بلدهم للتقليل الى أدنى حد من الانفاق بالعملة الاجنبية و/أو دعم صناعة التامين المحلية .

١٩-١١ وينبغي ادراج مستندات التامين في النظم المتساوقة الوطنية .

١٩-١٢ والتامين البحري عملية تجارية معقدة ، وينبغي للتجار أن يلتمسوا مساعدة من مستشارين فنيين لضمان الحصول على تغطية وافية بتكلفة معقولة .

مبادئ توجيهية: ينبغي تبسيط إجراءات التامين على البضائع . وينبغي استخدام مفهوم 'التغطية المفتوحة' كلما أمكن . كذلك فان شهادات ووثائق التامين (عند اصدارها بشأن شحنات منفردة) واقرارات التامين الصادرة في اطار التغطية المفتوحة ينبغي أن تشكل جزءا من النظام الوطني للمستندات المتساوقة .

٢٠ - <u>خدمات الاتصال</u>

٢٠-١ تتوفر الآن مجموعة واسعة من وسائط الاتصال ، بما فيها الرسائل البريدية ، والطرود الجوية ، وخدمات السعاة المباشرين ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والفاكس ، والتلكس .

٢٠-٢ ولأغراض التبادل الالكتروني للبيانات ، فان خدمات شبكات القيمة المضافة هي أطراف ثالثة مقدمة للشبكات . وثمة خيارات أخرى هي روابط الاتصالات السلكية واللاسلكية المكرسة (تكون مثالية في حال التبادل الالكتروني للبيانات باحجام كبيرة مع شريك تجاري واحد) ؛ والشبكات الخاصة .

٢٠-٣ توفر شبكات القيمة المضافة ما يلي:

- خدمة بريدية إلكترونية قائمة على 'التخزين والارسال' (من أجل التبادل الالكتروني للبيانات والبريد الإلكتروني) ؛
- تسهيلات الضمان ومراجعة الحسابات ؛

- دعم بروتوكولات الاتصالات الرئيسية ؛
- خدمة متواصلة على مدار اليوم والليلة ؛
- مجموعات المستعملين لنظام التبادل الإلكتروني للبيانات ؛
- تغطية وطنية ودولية .

٣٠-٤ ونظرا الى عدد المشتركين في التجارة الدولية ، ولكونها دولية ، فان من شبه المؤكد أن يستخدم المشتركون شبكات مختلفة للقيمة المضافة . ولكي يحقق المستعملون صلات تجارية كاملة مع العملاء والموّردين ، فانهم يحتاجون من هذه الشبكات الى أن تتواصل بعضها مع بعض . وهم يتوقعون من مقدمي الخدمات توفير ما يلزم من مستويات الأمان والقدرة على مراجعة الحسابات من بداية العمليات الى نهايتها .

مبادئ توجيهية: يلزم الترابط بين شبكات القيمة المضافة ، كيما يمكن للتجار الاتصال بجميع عملائهم/موّرديهم . وينبغي توفير مستويات من الأمان ومراجعة الحسابات من بداية العمليات الى نهايتها بغية تلبية الاحتياجات التجارية .

التذييل ١

السلسلة المتساوقة الوطنية لمستندات تجارة الصادرات

مقدمة

الغرض من هذه الورقة هو شرح منافع استخدام نظم متساوقة لانتاج مستندات التصدير . والاستمارات المتساوقة هي سلسلة من الاستمارات المصممة بحيث تظهر بنود المعلومات المشتركة بين جميع الاستمارات في نفس المواضع النسبية الخاصة بكل نظام .

والنظم المتساوقة هي سلاسل وطنية من مستندات التصدير التجارية والخاصة بالنقل والمالية الرسمية المستحدثة لانتاجها من مستند رئيسي واحد . ويقوم هذا النظام على دليل الامم المتحدة التخطيطي للمستندات التجارية .

كيف يعمل النظام

يمكن انتاج مجموعات فردية من الاستمارات في فئات احادية الطباعة باستخدام التكنولوجيا التي لا تتطلب استعمال الكربون . ولا يتعين تدقيق سوى نسخة مطبوعة واحدة قبل الشحن .

ويمكن انتاج المجموعة الكاملة من المستندات من مستند رئيسي (يحدد الموضع الذي يجب أن تشغله البنود الفردية للمعلومات على كل استمارة متساوقة) . ويمكن إضافة أكبر قدر ممكن من المعلومات الى المستند الرئيسي لكل شحنة كما يمكن تدقيقها بعناية . أنظر مثال المملكة المتحدة الوارد في المرفق ١ .

وعندئذ يمكن اعداد المعلومات والاستمارات آليا باستخدام آلة تصوير مستندات وصفحات شفافة مطبوعة مسبقا ، أو اعدادها كناتج حاسوبي مطبوع بالطابعات الليزرية على رسائل نظام التبادل الالكتروني للبيانات .

والفائدة الكبرى هي أن جميع النظم ، من الاستمارة البسيطة المتعددة الاجزاء الى النواتج الحاسوبية المعقدة المطبوعة على الطابعات الليزرية أو كناتج لنظام التبادل الالكتروني للبيانات ، تستخدم ذات قوالب البناء أو عناصر البيانات القياسية . وعليه يمكن أن يستخدم التجار الصغار والكبار هذا النظام كعملية مستقلة أو كعنصر مندمج في ما يتم داخل الشركة من معالجة للطلبيات ومراقبة للمخزون وبرامج محاسبية . وفي نظم الصفحات الشفافة المطبوعة مسبقا ، فان كل صفحة تمثل وتقدم مستند تصدير محددا . وهذا النظام هو عبارة عن مطوية من البلاستيك الشفاف مطبوعة بتصاميم مستندات تصدير فردية ومساحات حائلة بيضاء صلبة حيثما كان مناسبا .

يُدرج المستند الرئيسي ، بعد ملئه ، في الصفحة الشفافة المطبوعة مسبقا . وباستخدام آلة تصوير ورق عادي ، يصبح من الممكن انتاج المستند مملوءا . وباستخدام صفحات شفافة مطبوعة مختلفة ، يمكن للمصدّر أن ينتج جميع استمارات التصدير الخاصة به . وترد في المرفق ٣ القائمة الراهنة للمستندات في نظام المملكة المتحدة .

أما الخيار التالي فهو برنامج حاسوبي اجمالي لمعالجة المعلومات المتعلقة بشحنات الصادرات . ويمكن حينئذ طبع المستندات على ورق متواصل ، أو على ورق مقصوص أو على مجموعات أو بواسطة طابعة ليزرية مناسبة . ومن الناحية المثالية ، توفر هذه البرامج الإجمالية حلقات وصل تتيح نقل بيانات الشحنة الى برامج تطبيعية حاسوبية أخرى أو منها . كما ينبغي أن يكون في الامكان نقل البيانات الى وحدة من وحدات نظام التبادل الالكتروني للبيانات (EDI) يمكن أن تنتج رسائل قياسية من رسائل نظام الأمم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات في مجالات الادارة والتجارة والنقل (UN/EDIFACT) .

<u>فوائد النظام المتساوق</u>

الفوائد الرئيسية هي التالية:

- أنه يخفض التكاليف ؛
- أنه يزيد من الدقة ؛
- أنه يحقق كفاءة أكبر .

فيما يتعلق بالتكاليف ، أظهرت الدراسات التي أجريت في المملكة المتحدة تحقيق وفورات بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا من التكاليف التي يتحملها التجار في اعداد المستندات (وفورات بنحو ٤٠ جنيها استرلينيا عن كل شحنة) عند استخدام نظم الصفحات الشفافة المطبوعة . ومما يثير الاهتمام أن الوفورات التي حققتها الشركات الصغيرة (التي لا يتجاوز عدد موظفيها المائتين) كانت أعلى من الوفورات التي حققتها الشركات الكبيرة . ونظم الحواسيب هي أكثر فعالية من حيث التكاليف بدرجة يُعتد بها .

كذلك فان النظام المتساوق يقلل من الخطأ لانه لا يجري اعداد سوى مستند واحد ، في عملية واحدة ، مما يلغي عملية التحقق من صحة استمارات عديدة . وتعني زيادة الدقة أن جميع المستندات تقدم تفاصيل شحن متطابقة ، مع تقليل احتمالات حدوث سوء الفهم وحالات التأخير .

ويكون من الممكن تحقيق كفاءة أكبر لأن هذه النظم توفر الوقت وتتيح تدريب الموظفين بشكل أيسر وتنتج مستندات تتسم بالجودة وتفي بالمبادئ التوجيهية الدولية .

مجلس تبسيط الاجراءات التجارية ، ١٩٩٣

مستند رئيس

سمرس .

| | | | |
|---|---|---|---|
| المصدّر | رقم ضريبة القيمة المضافة | رقم الفاتورة | المرجع/الوضع الجمركي |
| | | تاريخ الفاتورة رقم حجز الناقل | مرجع المصدّر |
| | | مرجع المشتري | مرجع الشاحن |
| المرسل اليه | رقم ضريبة القيمة المضافة | المشتري | رقم ضريبة القيمة المضافة |
| الشاحن | رقم ضريبة القيمة المضافة | بلد الارسال الناقل | رمز بلد الوجهة |
| | | بلد المنشأ | بلد الوجهة النهائية |
| تفاصيل نقل أخرى في المملكة المتحدة | | شروط التسليم والدفع | |
| السفينة/رقم الرحلة والتاريخ | ميناء/مطار التحميل | | |
| ميناء/مطار التفريغ | مكان التسليم | قيمة التأمين | ملاحظات بشأن EURI أو الفئة |
| علامات الشحن: رقم الحاوية عدد الطرود ونوعها: وصف البضائع: رقم البند | | رمز السلعة | |
| | | الكمية ٢ الوزن الاجمالي (كغ) | الحجم (م٣) |
| | | الاجراء الوزن الصافي (كغ) | القيمة (بالجنيه الاسترليني) |
| | | اقرار موجز/مستند سابق | |
| | | رمز السلعة | |
| | | الكمية ٢ الوزن الاجمالي (كغ) | الحجم (م٣) |
| | | الاجراء الوزن الصافي (كغ) | القيمة (بالجنيه الاسترليني) |
| | | اقرار موجز/مستند سابق | |
| | | رمز السلعة | |
| | | الكمية ٢ الوزن الاجمالي (كغ) | الحجم (م٣) |
| | | الاجراء الوزن الصافي (كغ) | القيمة (بالجنيه الاسترليني) |
| | | اقرار موجز/مستند سابق | |
| تعيين المستودع للتصرف بحرية | | مجموع الفاتورة (مع بيان العملة) | |
| | | مجموع الوزن الاجمالي (كغ) | مجموع الحجم (م٣) |
| | | تدفع أجور الشحن في | شركة الموقع ورقم الهاتف |
| | | عدد سندات الشحن الاصلية النسخ | اسم الموقع |
| | | | المكان والتاريخ |
| | | | التوقيع |

Refer to IMDG. ADR. IATA. CIM and UK regulations as appropriate and specify .
Proper shipping name; hazard class: UN no: flashpoint deg C .

٣ - المستندات

كيف ومتى ينبغي ملؤها

قائمة بالمستندات

| المستند | صاحب حقوق الطبع والنشر | التساوق | ورق عادي أم مطبوع مسبقا | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| المستند الرئيسي | مجلس تبسيط الاجراءات التجارية (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٣٧ |
| فاتورة مؤقتة | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٣٩ |
| الفاتورة V5 | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٤١ |
| الفاتورة V5 - مكتملة | - | - | - | ٤٣ |
| الفاتورة V5 ، تابع | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٤٣ |
| الفاتورة V5L | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٤٥ |
| فاتورة الشاحنين | (م ت إ ت) | موصى به | عادي | ٤٧ |
| مستند مشترك لفاتورة وشهادة قيمة ومنشأ | النص: الحكومة الوطنية | موصى به | عادي* | ٤٩ |
| فاتورة مصدقة من زامبيا | حكومة زامبيا | متساوق | عادي | ٥١ |
| مذكرة اعتماد | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٥٣ |
| إشعار رسوم | (م ت إ ت) | موصى به | عادي | ٥٥ |
| طلبية أشغال | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٥٧ |
| إعلام بتلقي الطلبية | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٥٩ |
| قائمة الطرود V5 | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٦١ |
| قائمة الطرود ، تابع | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٦٣ |
| قائمة الطرود V5L | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٦٥ |
| أمر استلام/تسليم | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٦٧ |
| تعليمات شحن بضائع تصدير | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٦٩ |
| تعليمات شحن بضائع تصدير ، تابع | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٧١ |
| مذكرة شحن نموذجية | (م ت إ ت) | متساوق | مطبوع* | ٧٣ |
| مذكرة شحن قياسية ، مكتملة | - | - | - | ٧٤ |
| مذكرة بضائع خطرة | (م ت إ ت) | متساوق | مطبوع* | ٧٥ |
| المناولة الآفقية للبضائع الخطرة | (م ت إ ت) | متساوق | مطبوع* | ٧٧ |

قائمة بالمستندات (تابع)

| المستند | صاحب حقوق الطبع والنشر | التساوق | ورق عادي أم مطبوع مسبقا | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| اقرار بالبضائع الخطرة للشاحنين الاعضاء في الرابطة الدولية للنقل الجوي (اياتا) | الرابطة الدولية للنقل الجوي (اياتا) | متساوق | مطبوع* | ٧٩ |
| مواصفات الشحن وورقة تتمتها | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٨١ |
| شهادة شحن | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٨٣ |
| اشعار ارسال | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٨٥ |
| سند شحن محلي | (م ت إ ت) | متساوق | عادي | ٨٧ |
| سند شحن للنقل الموحد لشركة P&O | شركة P&O/الغرفة الدولية للنقل البحري | متساوق | مطبوع | ٨٩ |
| استمارة قصيرة مشتركة لسند الشحن | C of S | متساوق | عادي | ٩١ |
| بيان شحنة بحرية غير قابل للتداول | C of S | متساوق | عادي | ٩٣ |

التساوق:

متساوق - متساوق دائما مع مجلس تبسيط الاجراءات التجارية .

مقبول - يقبل نموذج مجلس تبسيط الإجراءات التجارية بدلا من الاستمارة المعتادة .

موصى به - الشكل الموصى به من جانب مجلس تبسيط الاجراءات التجارية .

عادي - يمكن إنتاجه بواسطة آلة تصوير مستندات أو بطابعة ليزرية ، مع استخدام وجه واحد من ورق عادي .

مطبوع - يجب استخدام ورق مطبوع مسبقا .

* تنطبق شروط خاصة - أنظر الفرع ٣ .

** مستنسخ بإذن من مكتب قرطاسية صاحبة الجلالة .

قائمة بالمستندات (تابع)

| المستند | صاحب حقوق الطبع والنشر | التساوق | ورق عادي أم مطبوع مسبقا | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| بيان شحنة جوية داخلي | الرابطة الدولية للنقل الجوي (ياتا) | متساوق | عادي | ٩٥ |
| سند شحن صادر عن الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن (فياتا) | الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن (فياتا) | متساوق | مطبوع | ٩٧ |
| شهادة استلام صادرة عن الشاحنين الاعضاء في الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن (فياتا) | الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن | متساوق | مطبوع | ٩٩ |
| بيان شحنة جوية صادر عن الخطوط الجوية البريطانية | الخطوط الجوية البريطانية | موصى به | مطبوع | ١٠١ |
| مذكرة شحن بالسكك الحديدية بموجب الاتفاقية الدولية للبضائع | الناقل | موصى به | مطبوع | ١٠٣ |
| مذكرة شحن بري بموجب الاتفاقية الدولية للنقل البري | (م ت إ ت)/الرابطة البريطانية للشحن بالقاطرات | متساوق | عادي | ١٠٥ |
| شهادة منشأ صادرة عن رابطة الغرف التجارية البريطانية | | متساوق | مطبوع | ١٠٧ |
| المستند DA59 الصادر عن جنوب أفريقيا | حكومة جنوب أفريقيا | مقبول | عادي | ١٠٩ |
| شهادة منشأ صادرة عن الجماعة الاوروبية | الجماعة الاوروبية | متساوق | مطبوع | ١١١ |
| شهادة حركة EUR 1 | الجماعة الاوروبية | متساوق | مطبوع* | ١١٣ |
| شهادة حركة A.TR.1 | التاج | متساوق | مطبوع* | ١١٥ |
| المستند الاداري الموحد C88 | الجماعة الاوروبية/التاج | متساوق | عادي** | ١١٧ |

قائمة بالمستندات (تابع)

| المستند | صاحب حقوق الطبع والنشر | التساوق | ورق عادي أم مطبوع مسبقا | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| المستند الاداري الموحد C88 - مكتمل | - | - | - | ١١٨ |
| المستند الاداري الموحد C88 ، تابع | الجماعة الاوروبية/التاج | متساوق | عادي** | ١١٩ |
| T5 | الجماعة الاوروبية/التاج | متساوق | مطبوع** | ١٢١ |
| T5 ، مكررا | الجماعة الاوروبية/التاج | متساوق | مطبوع** | ١٢٣ |
| C44B | التاج | متساوق | مطبوع** | ١٢٥ |
| المستند الاداري الموحد/CAP ، C88 | الجماعة الاوروبية/التاج | متساوق | مطبوع** | ١٢٧ |
| تابع المستند الاداري الموحد/CAP ، C88 | الجماعة الاوروبية/التاج | متساوق | مطبوع** | ١٢٩ |
| إحصاءات تجارية داخل الجماعة الاوروبية | الجماعة الاوروبية/التاج | متساوق | مطبوع** | ١٣١ |
| سندات و/أو مستندات أجنبية لجمعها | رابطة المصرفيين البريطانيين/مجلس تبسيط الاجراءات التجارية | مقبول | عادي | ١٣٣ |
| نسخة اضافية من مستندات لاستلامها مع كمبيالة | رابطة المصرفيين البريطانيين/ مجلس تبسيط الاجراءات التجارية | مقبول | عادي | ١٣٥ |
| سندات أجنبية و/أو مستندات لاستلامها ، مصرف جيروبانك | رابطة المصرفيين البريطانيين/ مجلس تبسيط الاجراءات التجارية | متساوق | مطبوع | ١٣٧ |
| استلام مصرفي/ارسال مباشر ، ألف - مصرف ميدلاند | مصرف ميدلاند/ مجلس تبسيط الاجراءات التجارية | متساوق | عادي | ١٣٩ |
| استلام مصرفي/إرسال مباشر ، باء - مصرف باركليز | مصرف باركليز/مجلس تبسيط الاجراءات التجارية | متساوق | عادي | ١٤١ |
| استلام مصرفي/إرسال مباشر ، جيم - مصرف لويدز | مصرف لويدز/مجلس تبسيط الاجراءات التجارية | متساوق | عادي | ١٤٣ |

قائمة بالمستندات (تابع)

| المستند | صاحب حقوق الطبع والنشر | التساوق | ورق عادي أم مطبوع مسبقا | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| استلام مصرفي/إرسال مباشر ، دال ـ مصرف ناشونال وستمنستر | مصرف ناشونال وستمنستر/ مجلس تبسيط الاجراءات التجارية | متساوق | عادي | ١٤٥ |
| استمارة عرض خطاب الاعتماد | رابطة المصرفيين البريطانيين/ مجلس تبسيط الاجراءات التجارية | متساوق | عادي | ١٤٧ |
| شهادة تأمين ـ مصرف زيورخ انترناشونال | مصرف زيورخ انترناشونال | موصى به | مطبوع | ١٤٩ |
| شهادة تأمين ـ مصرف لويدز | مصرف لويدز | موصى به | مطبوع | ١٥١ |

التساوق:

متساوق ـ متساوق دائما مع مجلس تبسيط الاجراءات التجارية .

مقبول ـ يقبل نموذج مجلس تبسيط الإجراءات التجارية بدلا من الاستمارة المعتادة .

موصى به ـ النموذج الموصى به من جانب مجلس تبسيط الاجراءات التجارية .

عادي ـ يمكن إنتاجه بواسطة آلة تصوير مستندات أو بطابعة ليزرية ، مع استخدام وجه واحد من ورق عادي .

مطبوع ـ يجب استخدام ورق مطبوع مسبقا .

* تنطبق شروط خاصة ـ أنظر الفرع ٣ .

** مستنسخ بإذن من مكتب قرطاسية صاحبة الجلالة .

التذييل ٣

نظام التبادل الالكتروني للبيانات - ما فائدته بالنسبة الى منظمتي

مقدمة

الغرض من هذه الورقة هو الفوائد التي تعود على الشركات من مزاولة التجارة دون استخدام أوراق بل باستخدام نظام التبادل الالكتروني للبيانات .

قبل القيام بذلك - وشرح هذا النظام والأدوات التي ستلزمكم لاستخدامه - تقدم الورقة شرحا لدور هيئات تيسير التجارة ، مثل مجلس تبسيط الاجراءات التجارية في المملكة المتحدة ، والفوائد العامة التي يمكن أن تتيحها أعمالها للتجارة والادارات .

تيسير التجارة

الغرض من تيسير التجارة هو ازالة الحواجز التي تعترض سبيل التجارة المتسمة بالكفاءة بغية تحسين القدرة على المنافسة والخدمة المقدمة الى العملاء .

ان استخدام المعايير القياسية لتكنولوجيا المعلومات هو عنصر أساسي لتيسير التجارة ، بما ينطوي عليه ذلك من مستندات ورقية واستخدام الحواسيب والرسائل الالكترونية .

ولا يمكن للمورِّد ، خاصة مع العولمة المتزايدة لسلسلة التوريد في العالم الورقي القائم اليوم ، أن يكون متيقنا من أنه يخدم عميله بفعالية .

ولماذا الأمر هكذا؟ في الوقت الراهن ، فان معظم الأعمال التجارية يتم بواسطة مستندات ورقية مثل طلبيات الشراء ، والفواتير ، وعقود النقل ، وخطابات الاعتماد ، وتعليمات الدفع . وهذا العالم الورقي باهظ التكلفة وعديم الكفاءة . فان مجموع تكلفة مباشرة الاجراءات الورقية المرتبطة بحركة التجارة الدولية ، منذ وقت اجراء الطلبية حتى تسليم البضائع واستلام ثمنها ، قد قدر بنسبة ١٠ في المائة من قيمة البضائع عند وصولها . وهي تكلفة لا يستهان بها ولا يرصد لها اعتماد كامل في الميزانية عند اتمام الصفقة ، مع ارتفاع احتمال التباين نظرا الى أثر الأخطاء وحالات التأخير المرتبطة بها .

غير أن تبسيط شتى مكونات الممارسة التجارية - مثل الشراء والصنع والاعداد والتموين ، بما في ذلك ممارسات التخزين والمدفوعات - ليس كافيا في حد ذاته . فالعملية بكاملها يلزم ادارتها كنشاط واحد .

ومن ثم ، فان أهداف هيئات تيسير التجارة ، مثل مجلس تبسيط الاجـــراءات التجارية هي كما يلي:

- تبسيط شتى عناصر الدورة التي تمر بها التجارة ؛
- تحقيق التكامل بين عمليات التقدم بالطلبية والتوزيع والدفـــع والعمليات الرسمية . ويجري ذلك بوضع معايير قياسية لتكنولوجيـــا المعلومات ، وبالتفاوض على اجراءات أبسط ، وتوفير حلول قائمة علـــى التكنولوجيا الرفيعة . وأحد هذه الحلول الاخيرة هو نظام التبـــادل الالكتروني للبيانات .

التجارة الالكترونية

دأبت الشركات ـ والادارات ـ بصورة متزايدة على حوسبة (استخدام الحاسبـــة الالكترونية في) تطبيقاتها التجارية ، مثل الشراء ، ومراقبة المخزون ، ومستنـــدات التصدير ، وما الى ذلك . غير أن هذه النظم الداخلية ما زالت تنتج أوراقا يتعيـــن ارسالها الى الشركة التالية في السلسلة . وعندما تصل هذه الوثائق الى الشركـــة التالية ، يتعين ادخالها مجددا في شبكة حواسيب تلك الشركة ، مع ما يترتب على ذلـــك من تكاليف وأخطاء .

غير أن استخدام نظام التبادل الالكتروني للبيانات يتيح نقل البيانات مباشرة بين حواسيب تقوم بتطبيقات داخلية ، فيتم الاستغناء بذلك عن عملية اعادة ادخـــال المعلومات في شبكة الحواسيب واحتمال وقوع أخطاء جديدة ، فضلا عن توفير فوائـــد أخرى . لذلك فان نظام التبادل الالكتروني للبيانات هو عنصر جوهري للادارة الفعالـــة لسلسلة التوريد ودورتي التجارة والدفع .

ما هو نظام التبادل الالكتروني للبيانات؟

إنه النقل الالكتروني للبيانات القابلة للتجهيز بالحواسيب والمتعلقـــة بمعاملات تجارية أو اجراءات ادارية باستخدام معيار قياسي متفق عليه لتشكيل هيكـــل البيانات .

من يستطيع الانتفاع به؟

أي تاجر أو صناعة خدمات أو ادارة لديها حاجة "في مجال الاعمال" الى تلقـــي وارسال بيانات دقيقة في الوقت المناسب لتعجيل خطى المعاملات التجارية ذات الصلة .

والفوائد التي تعود على مستعملي نظام التبادل الالكتروني للبيانات هـــي التالية:

- زيادة الكفاءة/تخفيض التكاليف ؛
- تقديم معلومات دقيقة وبسرعة ؛

- تحسين خدمة العملاء ؛
- ايجاد ممارسة تجارية أفضل ؛
- تحقيق الكفاءة في التجارة ؛

وقبل القاء نظرة أدق على هذه الفوائد ودراسة بعض الامثلة ، لنلقي أولا نظرة خاطفة على المعدات التي تلزمكم للتبادل الالكتروني للبيانات .

الادوات اللازمة لهذا العمل

يلزمكم أولا حاسوب (حاسبة الكترونية) أو حاسوب شخصي مستقل أو يعمل في اطار شبكة لتشغيل التطبيق عليه . ثم تلزمكم رسائل نموذجية وبرامج ترجمة حاسوبية وشكل ما من أشكال وسائط الاتصال .

وفيما يتعلق بالمعايير القياسية للرسائل ؛ ثمة معياران قياسيان إقليميان ، هما ANSI X.12 من أمريكا الشمالية وTDI من أوروبا ، وبعض الشركات الكبيرة لديها معاييرها القياسية الخاصة بها . والمعيار القياسي الدولي هو نظام الامم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات في مجالات الادارة والتجارة والنقل (UN/EDIFACT) . وهذا المعيار القياسي آخذ في الحلول بسرعة محل المعايير القياسية السابقة .

وكان العمل على وضع المعايير القياسية لنظام التبادل الالكتروني للبيانات في مجالات الادارة والتجارة والنقل هذا قد بدأ في الامم المتحدة في عام ١٩٨٦ . وبحلول آذار/مارس ١٩٩٣ ، كان هناك نحو ٥٣ رسالة اعتمدت إما كصيغة نهائية أو لاستخدامها التجريبي ، و١١١ رسالة في المرحلة الاولى من الاعتماد ، ورسائل كثيرة أخرى في مرحلة الاعداد . وهذه الرسائل تشمل تطبيقات في مجالات التجارة والنقل والتمويل والتأمين والجمارك (أنظر الضميمة) .

وثمة أنشطة اقليمية لنظام الامم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات في مجالات الادارة والتجارة والنقل يجري مباشرتها حاليا في:

- أوروبا الغربية ؛
- أوروبا الشرقية ؛
- عموم أمريكا ؛
- آسيا والمحيط الهادئ ؛
- استراليا/نيوزيلندا .

كذلك فان المقرر الافريقي الجديد هو في صدد انشاء مجلس لنظام التبادل الالكتروني للبيانات في مجالات الادارة والتجارة والنقل يُعنى بالانشطة الاقليمية لنظام الامم المتحدة هذا في أفريقيا .

وفيما يتعلق ببرنامج الترجمة الحاسوبية ، تتمثل الاهداف في ما يلي:

- أن تكون هذه البرامج مستقلة عن البرامج التطبيقية وعن وسائط تحويل البيانات وطراز الحاسب ؛
- أن تتصف بأكبر قدر ممكن من المرونة ؛
- ألا يكون لها أدنى حد من التاثير في البرامج التطبيقية للحاسوب المستخدمة داخل مؤسستكم .

واخيرا ، يلزمكم وسط اتصال . ونظام التبادل الالكتروني للبيانات مستقل أيضا عن الوسائط . فيمكنكم استخدام شريط ممغنط أو أقراص أو وصلات مباشرة أو خدمات مقدّم شبكة قيمة مضافة . ويقوم المستعملون على نحو متزايد باستخدام شبكات بامكانها أيضا تقديم خدمات الكترونية أخرى مثل البريد الالكتروني واتاحة امكانية الوصول الى قواعد البيانات .

وفي بيئة التجارة الالكترونية الكلية ، بامكان الشركة أن تستخدم البريد الالكتروني من أجل الرسائل فيما بين الاشخاص ، وأن تستخدم نظام التبادل الالكتروني للبيانات من أجل البيانات التجارية المبوبة تبويبا هيكليا (الاستمارات الالكترونية) وقواعد بيانات من أجل الاستفسار من نظم المعلومات ، مثلا ، عن معلومات عن السوق وعن المنتجات ، وأسعار العملات ، ومستويات المخزونات ، والاحتياجات المتعلقة بالامداد والتموين ، وما الى ذلك .

<u>فوائد نظام التبادل الالكتروني للبيانات</u>

ان فوائد نظام التبادل الالكتروني للبيانات هي انه:

- يخفض تكاليف التجارة ؛
- يحسن خدمة العملاء ؛
- يتيح الاخذ باستراتيجيات تجارية جديدة .

<u>يخفض تكاليف التجارة:</u>

- يلغي إعادة ادخال البيانات يدويا ؛
- يقلل من أثر الاخطاء ؛
- يقلل رأس مال التشغيل ؛
- يوّلد تدفقا نقديا .

يحسن خدمة العملاء:

- يتيح امكانية الوصول الى سجلات المخزون/الانتاج ؛
- يتيح ردود فعل أسرع ؛
- يتيح الاضطلاع بعمليات التسليم في حينها ؛
- يلبي احتياجات العملاء .

استراتيجيات تجارية جديدة:

- عمليات التسليم في حينها تماما ؛
- تغيير الممارسات:
  - الاستغناء عن الفواتير ؛
  - اساليب الدفع ؛
  - عرض البيانات .

كيفية تنفيذ نظام التبادل الالكتروني للبيانات:

احصلوا على معلومات عن نظام التبادل الالكتروني للبيانات من المنظمات المتخصصة ، وموردي هذا النظام ، وكل ما يتعلق بهذا النظام من مؤتمرات ، وجلسات اطلاع ، ونشرات وصفية ، وكتب ومجلات ، الخ.

عليكم اجراء بحوث في مجال ممارساتكم التجارية الخاصة بكم ؛ وتعيين أي من عملائكم وموردكم للسلع والخدمات (مثل المصارف والناقلين وما الى ذلك) بامكانهم اجراء/يريدون استخدام التبادل الالكتروني للبيانات في مجال أعمالكم ؛ وعليكم تعيين الاولويات .

ضعوا خطة ريادية للتبادل الالكتروني للبيانات مع واحد/بضعة من الشركاء التجاريين . تعيين واحدة/اثنتين من الرسائل من أجل الخطة الريادية ؛ وعليكم وضع خطة أطول أجلا ذات عدد اضافي من الرسائل/الشركاء التجاريين .

عليكم ادارة الخطة الريادية للتبادل الالكتروني للبيانات وعمليات التطوير الاضافية لها ، مع ضمان تلبية احتياجاتكم التجارية . وان تنفيذ التبادل الالكتروني للبيانات هو جانب اداري بنسبة ٨٠ في المائة وتقني بنسبة ٢٠ في المائة .

الاستنتاجات

ان نظام التبادل الالكتروني للبيانات هو حقيقة واقعة ويحقق فوائد رئيسية .

وهذا النظام ينمو بسرعة (أكثر من ٠٠٠ ٧ مستعمل في المملكة المتحدة ، وكثيرون أكثر في بقية أوروبا وأمريكا الشمالية ، وآسيا ، والمحيط الهادئ ، وأستراليا ، ونيوزيلندا) .

كذلك فان استخدام نظام التبادل الالكتروني للبيانات آخذ في إحداث ثورة في الممارسات التجارية الوطنية والدولية .

وتتوفر المعايير القياسية العالمية لنظام الامم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات في مجالات الادارة والتجارة والنقل .

وعند نظركم في الاستثمار في نظام التبادل الالكتروني للبيانات ، يرجى وضع ثلاث نقاط في الاعتبار ، وهي:

- لا تعيدوا اختراع الدولاب ؛
- انظروا فعلا في الاحتياجات الخارجية في المستقبل ؛
- اعتمدوا معايير قياسية دولية ، فهي أفضل ضمان لكم بأن يكون استثماركم فعالا .

- - - - -